

مجلس أوروبا يدعو الدول الأوروبية إلى وقف عمليات التسليم السري

ترحب منظمة العفو الدولية بالإشارة الواضحة التي أرسلها مجلس أوروبا إلى الحكومات الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير اليوم. فهو يوضح أن "شبكة العنكبوت" لعمليات التسليم السري التي نسجتها الولايات المتحدة الأمريكية خارج حكم القانون "تناقض المبادئ القانونية الأساسية" -- وأنها تضمنت، في واقع الحال، عمليات "إخفاء" واعتقال تعسفي وترحيل غير قانوني وتعذيب أو سوء معاملة.

ويؤكد التقرير ما توصلت إليه منظمة العفو الدولية فيما سبق من معطيات بأن عدة حالات من التسليم السري قد تمت بمشاركة من دول أعضاء في مجلس أوروبا أو بتعاون منها. كما يقدم معلومات إضافية حول مواقع محتملة للاعتقال السري في رومانيا وبولندا. ويلقي هذا على عاتق السلطات الرومانية والبولندية مسؤولية فتح تحقيقات شاملة ومستقلة دون إبطاء.

وتعكس توصيات مجلس أوروبا الدعوات نفسها التي أطلقتها منظمة العفو الدولية. وعلى وجه الخصوص بأنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وضع حد لعمليات التسليم السري ومباشرة تحقيقات مستقلة وشاملة في هذه الممارسة. كما يتعين عليها ضمان مساءلة أجهزتها الاستخباراتية والأجهزة الاستخباراتية الأجنبية.

وتدعو منظمة العفو الدولية الولايات المتحدة ودول أوروبا وغيرها من الدول التي تورطت في عمليات التسليم السري، أو في احتجاز أشخاص في مواقع اعتقال سرية، ضمان التعويض على ضحايا هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

إن الحقائق المقلقة التي تم جمعها في تقرير ديك مارتي تؤكد على ضرورة أن تحترم الدول حقوق الإنسان وتكفلها في أي تدابير تتخذها لمنع الإرهاب. والقيام بخلاف ذلك، وكما يقول تقرير ديك مارتي، إنما يخدم "تقوية من يهدفون إلى تدمير النظام السياسي والقانوني والاجتماعي القائم".

وكما أشار ديك مارتي نفسه، فإن البحث عن الحقيقة فيما يتعلق بممارسة التسليم والاعتقال السري ينبغي أن لا ينتهي مع نشر ما توصل إليه التقرير من معطيات. ويتعين على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية القيام بتحقيقات شاملة والكشف على نحو كامل لمجلس أوروبا وللدول الأوروبية عما تتوصل إليه من نتائج في تحقيقاتها هذه.